

# تسيير قوافل مواد غذائية وطبية ومشتقات نفطية وتعهد بعودة الماء والكهرباء والاتصالات

## دير الزور باهتمام الحكومة؛

ونظراً لتأخر بعض الموفدين في الحصول على المؤهل العلمي ضمن المدة المحددة في قانون البعثات العلمية وتأخر آخرين في وضع أنفسهم تحت تصرف الجهة الموفدة بعد حصولهم على المؤهل العلمي لأسباب مختلفة، وحرصاً على عودة أكبر عدد من الموفدين إلى الوطن والاستفادة من المؤهلات التي حصلوا عليها ناقش مجلس الوزراء مشروع قانون بإعادة العمل بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٧/ لعام ٢٠١٦ المتضمن تسوية أوضاع الموفدين لمدة ستة أشهر من تاريخ صدوره ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره.

والقرارات وإدارة السياسات الحكومية بالشكل الأمثل، بين المركزية التشاركية، واللامركزية المسؤولة والتأكيد على الوزارات لتحمل مسؤولياتها التنفيذية وممارسة كامل صلاحياتها الممنوحة لها بحكم القانون. وتضمن البرنامج أيضاً أهدافاً وسيطة لتعزيز دور المؤسسات الريفية لرئاسة مجلس الوزراء لضمان المساهمة الفعالة بتحسين القرار الحكومي إضافة إلى عرض مشروع الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء ودورها المركزي والدور الوسيط بين وزارات ومؤسسات الدولة ورئاسة مجلس الوزراء.

وتقديرًا لانصراف قواتنا المسلحة الباسلة في دير الزور وعرفاناً بتضحيات الشهداء وطهارة دمائهم الزكية التي روت تراب الوطن وقف مجلس الوزراء دقيقة صمت وإجلالاً وإكباراً لأرواح شهدائنا الأبرار الذين قدموا أغلى ما يملكون في سبيل عزة وطنهم وصون حرية وكرامته. من جهة أخرى وفيما يخص جدول أعمال مجلس الوزراء قدم الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس خضر عرضاً حول برنامج عمل مؤسسة مجلس الوزراء الذي يهدف إلى تعزيز مخرجات الأداء الحكومي من خلال اعتماد سياسة فعالة لرسم السياسات وصنع واتخاذ

وحياً مجلس الوزراء في بداية جلسته قواتنا المسلحة الباسلة التي تسطر يوماً وعلو مدى سنوات أروع ملاحم البطولة والشجاعة في تصديها لقوى الإرهاب العالمي حيث صمدت صموداً أسطورياً تعززته قوه الإرادة والإيمان بطهارة الأرض وقديستها وأنها حق أبنائها حرام على أعدائها حيث حققت نصراً مؤزراً تجلّى بفك الطوق عن أهلنا في مدينة دير الزور المحاصرة من تنظيم داعش الإرهابي منذ أكثر من ثلاث سنوات معتبراً أن هذا النصر يزيدنا إصراراً وتصميماً على دحر الإرهابيين حتى استعادة الأمن والأمان إلى كامل التراب الوطني.

وبحسب بيان صحفي للمجلس تلتق «الوطن» نسخة منه، تم تكليف وزارات التجارة الداخلية وحماية المستهلك والإدارة المحلية والبيئة والكهرباء والصحة والنفط والثروة المعدنية والتربية ووزارة الموارد المائية والاتصالات بتسيير قوافل من المواد الأساسية الغذائية «المعلبات والخضار والفواكه واللحوم» والمواد الطبية والمشتقات النفطية والمستلزمات المدرسية والعمل على تأهيل البنية التحتية الرئيسية لعودة كل الخدمات «ماء وكهرباء واتصالات» إلى المدينة وتأمين عودة الأهالي المهجرين بفعل الإرهاب إلى بيوتهم.

استحوذ انتصار قواتنا المسلحة في دير الزور على مجمل أعمال جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية يوم أمس، والتي عقدت برئاسة عماد خميس رئيس المجلس حيث وضع المجلس خطة لنقل جميع الجرحى والمصابين في مدينة دير الزور إلى مدينة دمشق وتقديم العلاج الجاني لهم، كما تضمنت الخطة فتح جسر جوي بين مدينتي دمشق ودير الزور لتأمين عودة الأهالي إلى بيوتهم في دير الزور، ونقل كل المواد والحاجات الأساسية وتأمين كل متطلبات الأهالي.

### الوطن

## حديث متفائل لوزير الكهرباء

# خربوطي لـ«الوطن»: نعمل على إنهاء ظاهرة «الأمبيرات» في حلب لأنها غير «شرعية» دعم الكهرباء يجب أن يتحول من مباشر إلى غير مباشر

والقيم، ومحردة والزارة وتشرين) التي تعرضت للتخريب والتدمير والسرقة المنهجية. وبين خربوطي حاجة محطات التوليد من الوقود البالغة (٢٠ مليون متر مكعب من الغاز و١٠ آلاف طن فيول) يومياً لتشغيل كامل المجموعات البخارية والغازية المتاحة البالغة استطاعتها ٥٠٠٠ ميغاواط تقريباً. مشدداً على خطورة ظاهرة الاستمرار غير المشروع للكهرباء، ومبيناً أن عدد الضبوط المنظمة بلغ نحو | ١٥٩٣٠ | ضبطاً منذ بداية عام ٢٠١٧.

### حاوره: قصي المحمد

كشف وزير الكهرباء محمد زهير خربوطي في حديث لـ«الوطن» عن القيمة التقديرية الأولية للأضرار المباشرة التي تعرض لها قطاع الكهرباء منذ بدء الحرب وحتى تاريخه والبالغة نحو ٢٠٠٠ مليار ل. س. مشيراً بشكل خاص إلى محطات توليد (حلب البخارية، وزينون،

وحتى تاريخه، مشيراً إلى التوسع في استخدام العدادات الإلكترونية بدلاً من الميكانيكية لما لها من مزايا للحد من هذه الظاهرة. مؤكداً إبقاء الدعم المطبق على تعرفه الاستهلاك المنزلي، والعمل على ظاهرة الأمبيرات في حلب التي تعد غير شرعية ومخالفة لأحكام قانون الكهرباء وتعليماته التنفيذية، إضافة إلى العديد من القضايا الأخرى.. وفيما يلي نص الحوار:

بتطبيق قانون الشراكة والقوانين المشجعة على الاستثمار.

● ما أبرز المشاريع التي يتم العمل عليها حالياً؟

تم استئناف العمل لاستكمال مشروع توسع محطة توليد دير علي ٢ باستطاعة ٧٥٠ ميغاواط مع شركة «ميكا إنسالود» اليونانية بكلفة إجمالية للمشروع / ٨٠٠/ مليون دولار، والمشروع قيد الإنهاء والاستلام المؤقت للمجموعة البخارية، كما تمت المباشرة بتنفيذ مشروع توسع محطة توليد دير علي ٣ باستطاعة ٧٥٠ميغاواط مع شركة ميكا إنسالود اليونانية بكلفة إجمالية / ٨٤٠/ مليون دولار أيضاً.

إضافة إلى ذلك يتم إجراء صيانة محطة توليد تشرين (مجموعات الدارة المركبة باستطاعة ٤٥٠ ميغاواط) مع شركة «ميناء» الإيرانية بكلفة ٨,٥ ملايين يورو والأعمال قيد الانتهاء حالياً.

تم خلال عام ٢٠١٧ الانتهاء من الصيانة الطارئة على المجموعة الغازية الثانية في محطة توليد بانباس وبالاعتماد على الخبرات المحلية، وقد وفرت أعمال الصيانة المنجزة أكثر من / ٥/ مليارات ل. س، وتسهم في ردف الشبكة بنحو ١٢٠ م في حال توافر الوقود، إضافة إلى زيادة استقرار الشبكة في المنطقة الساحلية.

تمت إعادة تأهيل وتشغيل معمل إنتاج اللواظ الكهروضوئية «سولاريك»، وتم إبرام عقد بين المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء وسولاريك لتنفيذ محطة توليد كهروضوئية في الكسوة (١,٢٦ ميغاواط) بكلفة ١ مليار ليرة سورية بهدف الاستفادة من الكون الشمسي المتوافر في المنطقة وزيادة مساهمة الطاقات المتجددة في ميزان الطاقة السوري، ومن المتوقع وضع المشروع بالخدمة خلال عام ٢٠١٨.

كما تم وضع / ٣/ محطات تحويل ٦٦/٢٠ ك. ف جديدة بكلفة نحو / ١٥٠/ مليون ل. س، النقص النقال، أشرفية صحنايا النقال، مزة ٨٦ النقال باستطاعة ٢٠ م. ف. أ لكل محطة باستطاعة ٢٠١٧.

ويتم حالياً التوصل والتنسيق مع بعض الشركات من الدول الصديقة مثل الصين وروسيا وإيران والهند لتوفير التمويل لتنفيذ هذه المشاريع.

● هل تم الحديث عن عقود وعروض من رجال أعمال للاستثمار وتشغيل المحطات المتوقفة؟

أتاح قانون الكهرباء رقم / ٣٢/ لعام ٢٠١٠ المجال للقطاع الخاص للمشاركة في إنتاج وتوزيع الكهرباء، والاستثمار في مجال تنفيذ مشاريع خاصة لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقات التقليدية والمتجددة، كما ويتيح القانون التعاون مع المستثمرين في إعادة تأهيل ورفع كفاءة وتشغيل واستثمار أي من محطات التوليد القائمة.

وقد وردتنا عدة عروض لإعادة تأهيل بعض المحطات بالتعاون مع مستثمرين، وتجري دراسة تفاصيل هذه العروض بهدف الوصول إلى صيغة مقبولة من التشاركية تنجح الاستفادة من الفرص الاستثمارية الكبيرة المتوافرة في قطاع الكهرباء.

ويجري بشكل مستمر تحديث قائمة المشاريع الاستثمارية ضمن الخريطة الاستراتيجية لدى وزارة الكهرباء، ولدى الجهات العامة المختصة

في خزانات الوقود وحوادث أضرار في أبراج التبريد والمراجل وكابلات التحكم وغيرها من التجهيزات، وبالتالي خروج هذه المحطات من الخدمة، ولكن عند كل اعتداء كان يتم إجراء إصلاحات فورية عاجلة وإعادة المحطات المتكورة للخدمة بخبرة الكوادر الوطنية فيها ومن دون الاستعانة بخبرات أجنبية. كما تعرضت محطات التحويل ومئات الكيلومترات من خطوط التوتر العالي للتخريب والنهب والسرقة بالإضافة لتفجير أبراج التوتر العالي وتخريبها، كما تعرضت آلاف الكيلومترات من شبكات التوزيع على التوتر المتوسط والمنخفض وآلاف مراكز التحويل للنهب والتخريب.

● هل ستدخل مشاريع الطاقة المتجددة حيز التنفيذ أم هي مشاريع بعيدة المدى؟

أعدت وزارة الكهرباء والجهات التابعة لها خطة إستراتيجية في هذا المجال حتى عام ٢٠٢٠ تتضمن تنفيذ مشاريع طاقات متجددة لتوليد الكهرباء مع الأخذ بعين الاعتبار مساهمة القطاع الخاص الفعالة في الاستثمار في هذا المجال وفق أحكام قانون الكهرباء رقم / ٣٢/ لعام ٢٠١٠ وقانون التشاركية، وحالياً توجد مجموعة من المشاريع قيد التنفيذ، وقيد التعاقد، وقيد الإعلان، وهي: مشروع المزرعة الريحية باستطاعة / ٧,٥/ ميغاواط في منطقة السديانية، مزرعة ريحية في منطقة قطينة باستطاعة / ٥٠/ ميغاواط، مزرعة ريحية في منطقة غياغب باستطاعة / ٥٠/ ميغاواط. محطة كهروضوئية باستطاعة / ١/ ميغاواط في منطقة الكسوة، محطة كهروضوئية باستطاعة / ٥/ ميغاواط في منطقة دير عطية، محطة كهروضوئية باستطاعة / ١٠/ ميغاواط في منطقة جندر.

ومشروع تركيب منطومات كهروضوئية باستطاعة إجمالية / ١٠/ ميغاواط على أسطح المدارس الحكومية خلال خمس السنوات القادمة ابتداء من عام ٢٠١٧.

ويتم حالياً التوصل والتنسيق مع بعض الشركات من الدول الصديقة مثل الصين وروسيا وإيران والهند لتوفير التمويل لتنفيذ هذه المشاريع.

● هل تم الحديث عن عقود وعروض من رجال أعمال للاستثمار وتشغيل المحطات المتوقفة؟

أتاح قانون الكهرباء رقم / ٣٢/ لعام ٢٠١٠ المجال للقطاع الخاص للمشاركة في إنتاج وتوزيع الكهرباء، والاستثمار في مجال تنفيذ مشاريع خاصة لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقات التقليدية والمتجددة، كما ويتيح القانون التعاون مع المستثمرين في إعادة تأهيل ورفع كفاءة وتشغيل واستثمار أي من محطات التوليد القائمة.

وقد وردتنا عدة عروض لإعادة تأهيل بعض المحطات بالتعاون مع مستثمرين، وتجري دراسة تفاصيل هذه العروض بهدف الوصول إلى صيغة مقبولة من التشاركية تنجح الاستفادة من الفرص الاستثمارية الكبيرة المتوافرة في قطاع الكهرباء.



الاجتماعية لنشر الوعي لدى الإخوة المواطنين لبيان خطورة الاستمرار غير المشروع للطاقة الكهربائية فنياً واقتصادياً وقانونياً.

● ما القيمة التقديرية للأضرار التي تعرض لها قطاع الكهرباء خلال الأزمة؟ وما أهمها؟

لقد استهدفت المنظومة الكهربائية السورية بمختلف مكوناتها بشكل متعمد ومنتهك منذ بداية هذه الحرب الإرهابية على قفطنا الحبيب، وتبلغ القيمة التقديرية الأولية للأضرار المباشرة في قطاع الكهرباء منذ بدء الحرب ولتاريخه نحو / ٢٠٠٠/ مليار ل. س. وبالنسبة لأبرز الأضرار التي تعرض لها القطاع فقد تعرضت محطة توليد حلب البخارية والتدمير المقصود للتجهيزات من العصابات الإرهابية المجرمة بهدف منع إعادة تشغيل المحطة بعد تحريرها من جيشنا الباسل، ما تسبب باستمرار معاناة المواطنين في مدينة حلب من انقطاع التيار الكهربائي. وتعرضت محطة توليد زينون (دارة مركبة باستطاعة ٤٥٠ ميغاواط) في محافظة إدلب للنهب والتخريب من العصابات الإرهابية المجرمة. وتعرضت محطات توليد (مجرمة والزارة وتشرين) منذ بدء هذه الحرب الإرهابية لعدة اعتداءات تمثلت باستهداف هذه المحطات وتجهيزاتها وخزانات الوقود فيها بإطلاق القذائف الصاروخية عليها، ما تسبب بحوادث أضرار مختلفة واشتعال التيار

## ٢٠٠٠ مليار ل. س القيمة التقديرية الأولية للأضرار المباشرة للقطاع منذ بدء الحرب

منتصف التسعينيات فيما يخص التزويد بالكهرباء ويتم تجديدها سنوياً بناءً على موافقة الطرفين وتخضع لشروطين أساسيين، حاجة الجانب اللبناني، وتوافر الإمكانية الفنية لدى الجانب السوري. وبما أن الإمكانية الفنية لا تكون متوافرة غالباً وخاصة في الظروف الحالية التي تمر بها البلاد فإن كميات التزويد (في حال تمت) تكون قليلة نسبياً.

● ما حقيقة دراسة رفع التعرفة مجدداً على المشتركين؟

وضعت الحكومة في خطة عملها استمرار تقديم الدعم اللازم للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، إضافة إلى إبقاء الدعم المطبق على تعرفة الاستهلاك المنزلي، علماً بأن الدعم المباشر لسعة الكهرباء يؤدي إلى حدوث عجز مالي كبير تتحمله الدولة، ولاسيما في ظل عدم التمكن من استرداد تكاليف توليد ونقل وتوزيع الكهرباء الذي يشكل الوقود منها نسبة (٨٥ - ٩٠)٪، وأن التخلص من عبء الدعم الكثيف والمباشر لسعة الكهرباء سيؤدي بالضرورة إلى الحفاظ على موارد الدولة مع الإشارة إلى أنه لا بد من وجود بدائل دعم غير مباشرة عوضاً من الدعم المباشر لسعة الكهرباء.

● كم تقدر كمية الطاقة التي تهدر نتيجة الاستمرار غير المشروع، وأضرار هذه الظاهرة على الشبكة الكهربائية؟

ارتفع الفاقد الكهربائي خلال سنوات الأزمة نتيجة ازدياد التعديت على الشبكة الكهربائية وسرقة مكوناتها وارتفاع الأحمال الذي غالباً ما يعرض مكونات الشبكة من كابلات ومرافق تحويل للتلوث والاحتراق، ومن أهم التحديات

● هل الاستثمار بالتقنين حالياً متعلق بمشكلة استمرار تأمين الفيول أم إن هناك عوائق أخرى؟

تبلغ حاجة محطات التوليد من الوقود (٢٠ مليون متر مكعب غاز / يوماً + ١٠٠٠٠ طن فيول/ يوماً) من أجل تشغيل كامل المجموعات البخارية والغازية المتاحة باستطاعة تقارب ٥٠٠٠ ميغاواط، ويتبع الاستطاعة المتاحة حالياً حسب كميات الوقود المتوفرة نحو ٢١٠٠ ميغاواط، حيث بلغ وسطي كميات الفيول الموردة يومياً منذ بداية عام ٢٠١٧ ولغاية تاريخه نحو / ٤٨٠٠/ طن يومياً، وسطي كميات الفيول المستهلكة نحو / ٤٣٠٠/ طن يومياً، وبلغ وسطي كميات الغاز الواردة منذ بداية عام ٢٠١٧ ولغاية تاريخه نحو / ٨,١/ ملايين متر مكعب يومياً.

وتلاحظ تحسناً ملموساً بالواقع الكهربائي مع كل إضافة بكميات الوقود التي يتم تزويدها بها، ومن خلال الانتصارات الكبيرة التي يحققها جيشنا الباسل والجهود المتميزة للعاملين في قطاع النفط والغاز بإصلاح وإعادة تأهيل آبار النفط والغاز وخطوط نقل الغاز، ما يؤدي إلى زيادة كميات الوقود المزودة لمحطات توليد الكهرباء وبالتالي انخفاض ساعات التقنين وتحسن الواقع الكهربائي.

● مع ازدياد عدد آبار الغاز التي عادت إلى العمل، ما مدى انعكاس ذلك على تحسين واقع الكهرباء؟

فيما يتعلق بوضع التغذية الكهربائية، نئين المنظمة الكهربائية بكل مكوناتها بحالة جاهزية تامة وعلى كل المستويات من محطات توليد وخطوط نقل وتوزيع، ونئين أن التنسيق مستمر مع وزارة النفط والثروة المعدنية لتأمين حاجة محطات التوليد من الوقود وخاصة مع دخول آبار جديدة إلى الخدمة ما يساهم في زيادة كميات الغاز الواردة إلى محطات التوليد وبالتالي زيادة كمية الطاقة الكهربائية المنتجة.

● ما الحلول لقضية «الأمبيرات» في حلب وتجارتها؟

موضوع الأمبيرات في حلب غير شرعي وما زال مخالفاً لأحكام قانون الكهرباء وتعليماته التنفيذية. علماً أن المادة(٤) من قانون الكهرباء رقم (٣٢) نصت على أنه يحظر مزاوله أي نشاط من أنشطة توليد أو توزيع الكهرباء من دون الحصول على رخصة من وزارة الكهرباء، وفقاً لأحكام القانون المذكور آنفاً وتعليماته التنفيذية وبالتالي فإن القانون يسمح بمزاولة نشاط توليد الكهرباء بعد الحصول على الرخصة اللازمة من الجهة المعنية وهي وزارة الكهرباء.

● كان هناك حديث عن رفع كمية الكهرباء البيعية إلى لبنان، فما حيثيات الموضوع؟ ترتبط الشبكة السورية مع شبكات البلدان المجاورة وفق اتفاقية تسمى (اتفاقية الربط الثماني) ويعتبر لبنان واحداً من هذه البلدان، والاتفاقية الموقعة مع الجانب اللبناني منذ

## تزويد لبنان بالكهرباء قليل نسبياً